

دعوى صعوبة النحو ومسائله

عبد الرحمن جودي*

جامعة 8 ماي 1945 قلمة (الجزائر)، djoudiabd@gmail.com

ملخص:

تتلقى اللغة العربية وابلا من السّهام يكيله لها الأبناء قبل الأعداء؛ فنعتت بأرزة النعوت من صعوبة وغموض وإطناب، وهُيئت -بذلك- الأذهان لأن تبعد عن محور الحياة العلمية والعملية، وفُضِّلَت اللغات الأجنبيةُ عليها في عقر دارها، وتباهى أبنائها برطانة الأعاجم حتّى صدّق الكذوب كذبتّه، وعدّ أبناء العربية تلك الادّعاءات حقًا لا مرأى فيه، فرغبوا عن تعلمها والتخصص فيها، فضرب الضعف أطنابه بين طلاب العلم وفي كل مجال، فبات لزاما التنوير بأهمية إتقان اللغة العربية، وردّ أباطيل من يدّعي صعوبة النحو، وتبيين أنّه ما هو إلّا علم كبقية العلوم يستدعي جهدا في المذاكرة والكثير من الممارسة والتطبيق، وأنّ أسّ العملية برمتها الحاجة إلى مناهج مناسبة ووسائل إيضاح وكفاءات متخصصة.

كلمات مفتاحية: النحو، القواعد النحوية، تعليم النحو، البحث في النحو.

المقدمة:

بدهي أنّ ازدهار اللغة تحصيل طبيعي للازدهار الذي تشهده الثقافة والحضارة والعلوم، كما أنّ انحطاط منزلة اللغة يرتبط طرديا بالانحطاط الثقافي والحضاري والعلمي، فأيّ زاوية في اللغة ولّينا إليها وجوهنا، يصدق عليها القول إنّها تمرّ بأزمة حرجة؛ فمن ناحية الاستخدام نستطيع أن نجزم يقينا أنّ للجهل والأمية مسؤولية عن انتشار العامية، كما نستطيع أن نجزم يقينا أنّ الانهزامية مسؤولة عن تراجع مكانة اللغة العربية وهيمنة اللغات الاستعمارية، أما من ناحية التدريس والبحث نستطيع أن نجزم أنّ اللامباة وغياب آليات التراكم المعرفي هي سبب من أسباب تراجع مكانة اللغة العربية.

وإذا كان قد لاح بصيص من الأمل في الوطن العربي إثر موجات الثورات التحريرية وحصول جلّ الدول العربية على الاستقلال، فإنّ تأثيره على وضع اللغة العربية قد بقيّ محدودا، مقارنةً بالأهداف المرجوة.

* المؤلف المرسل: djoudiabd@gmail.com

ومن هنا يبدو جلياً أنّ وضع اللغة العربية مرهون -كغيره من الأوضاع- بتغيير جوهري في بنية الفكر الجماعي، والسيكولوجية الفردية، تغيير من قبيل طرح السلبيات المترسبة وتعزيز الإيجابيات، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بَقِيَتْ حَتَّىٰ يَغْيُرُوا مَا بَأْنَفْسِهِمْ﴾⁽¹⁾.

ومثل هذا التوجه، فيه تسبيق للتغيير الذهني والسيكولوجي، مخالفة لما عهده الناس من أنّ التغيير المؤسسي هو السبيل للتقدم⁽²⁾. وهو موافق لما طرحه العروي في قوله: «الحالة الثقافية التي يعيش عليها المجتمع العربي حالياً لا تنبئ بقرب انفجار ثورة علمية، إذ النمط الثقافي المنتشر لا يلائم منطق العلم الحديث .. فنحن أبعد ما نكون من البحث عن أسباب التخلف العلمي في الاعتقاد أو اللغة أو النظام السياسي...»⁽³⁾. وهو ليسا بدعا في ميدان التنمية البشرية، حيث رأى كثير من المختصين أنّ «إغفال الأبعاد الثقافية قد أسهم في فشل كثير من خطط التنمية في العالم الثالث»⁽⁴⁾.

ومن ثمة فإنّ اللغة العربية مرتبطة ارتباطاً مصيرياً وحتمياً بأبنائها. فالفرد العربي يعيش اليوم أزمة هروب من الذات، وينغمس في حالة تغريب عن أصالته ووجوده، فانعكست الأزمة سلباً على الواقع اللغوي، ووصمت اللغة بالصعوبة والعجز والقصور عن مواكبة التطور العلمي والحضاري؛ والعجز الحقيقي، في رأي بعض المفكرين العرب، ليس في اللغة بل بالقيمين عليها، والدليل على ذلك الواقع العربي: «عندما كان العرب أقوياء كانت لغتهم قوية، فابتكروا آلاف الكلمات والمصطلحات ومئات العلوم واتسعت لغتهم لكل جديد مهما كان مصدره»⁽⁵⁾؛ فالعجز في ممارسات الإنسان العربي، وليس في اللغة التي تحتاج في نماء مفرداتها وتطور دلالاتها، إلى نخبة تؤمن بقدراتها الذاتية، وقابليتها للاكتساب والتطويع، وهذا مرتبط بإعادة الثقة بالانتماء وبطاقات اللغة؛ لأنّ العلاقة بين الإنسان العربي ولغته علاقة تكاملية حتمية فلا وجود له من دونها، ولا وجود لها من دونه، ولذلك نجد أنّ تخلفنا عن ركب الحضارة ناتج عن جهل المثقف العربي بخصائص لغته التي بها تُدوّن العلوم والمعارف والمصطلحات، وتُحفظ ثمار الفكر، وتُسجّل الملاحظات وأشكال الابتكارات، وتُحدد قيمة المنتج «لأنّ انشغال الفكر بالابتكار أو الانتشار المعين تصحبه عادة صور لغوية مهزوزة أو غائمة، وهي بمثابة القوالب أو الأطر التي تصلح لاحتواء الفكر»⁽⁶⁾.

وإذا حاولت أن أربط هذا التوجه بالموضوع الأساس، موضوع صعوبة النحو، نجد أن هذه الصعوبة تربط بفكر ونفسية المتعلم، فلما كانت للنحو أهمية بالشكل الذي ورد في الأقوال الآتية:

- قال عبد الملك بن مروان: « تعلموا النحو كما تعلمون الفرائض والسنن »⁽⁷⁾.

- وقال الإمام النووي: وعلى طالب العلم واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف⁽⁸⁾.

- وقال الشعبي: « النحو في العلم كالمالح في الطعام، لا يُستغنى عنه »⁽⁹⁾.

- وقول المبرد⁽¹⁰⁾:

النَّحْوُ زَيْنٌ وَجَمَالٌ مِلْتَمَسٌ فَالْتَمِسِ النَّحْوَ وَنَعَمْ الْمُلْتَمَسُ

صَاحِبُهُ مُكْرَّمٌ أَتَى جَلَسَ شَتَّانَ مَا بَيْنَ الْجَمَارِ وَالْفَرَسِ

فعكف الناس على تعلم النحو وتجاوزوا محن اللحن التي عرضت لهم نظرا لتوافر الدافع في نفوسهم، ولما فقد هذا الدافع ضعفت اللغة في النفوس وعلى الألسن مستندين على أسباب كصعوبة النحو ومساائله، وهي أسباب واهية من صنع النفس الضعيفة أو من صنع الحاقدين والمتريصين بهذه اللغة وأهلها.

ويمكن حصر الأسباب التي أيدت فكرة صعوبة النحو ومساائله وانتشارها كالنار في الهشيم، وصدقت ما يروّج له أعداء اللغة، فيما يلي:

1- خروج الدرس النحوي عن الأهداف الأساسية التي وضع من أجلها:

لقد بدأ الدرس النحوي بتقليد الأعراب زمام مجاري الكلام لفترة زمنية ليست بقصيرة، وبعد ذلك دُحرجوا شيئا فشيئا وقلّد النحاة الحكم للقواعد والقوانين فتمنطق النحو، وأعرضوا عن الاجتهاد وبدأت شعارات تُرفع هنا وهناك: من قبيل « مَنْ قَلَّدَ عَالِمًا لَقِيَ اللَّهَ سَالِمًا »، « وليس في الإمكان أبدع مما كان »، و« ما ترك الأول للآخر شيئا ». فساد التقليد و« ماتت العفويّة، وتحكّمت القواعد والقوانين، اختلطت مع الأحكام الفقهية، ومصطلحات علم الحديث كالتواتر

والأحاد، والعدل والمصاحبة، والمرسل والمقطوع، وكلّها مبان يعتمدها الفقهاء والأصوليون والمحدثون»⁽¹¹⁾.

فانتقل القياسُ النحويُّ من كونه عند العلماء الأوائل، على حدّ قول ابن جني «أنّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب»⁽¹²⁾، إلى أركان وأنواع، يحدّدها ابنُ الأنباري في كتابه "مع الأدلة" بأربعة أركان «أصل وفرع وعلة وحكم»⁽¹³⁾؛ لأنّ النحو —حسبه- كلّهُ قياسٌ، ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو»⁽¹⁴⁾.

لقد جنح الدرس النحوي إلى حدود وشروط لا تفيد متعلّم اللغة في شيء، بل هي من اختصاص المناطق، والنحو في أصله كما نص عليه ابن جني؛ «انتحاء سمّت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق مَنْ ليس مِنْ أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم وإن شدّ بعضهم عنها ردُّ به إليها»⁽¹⁵⁾.

إنّ الإمعان في التفاصيل والفروع يفقد القواعد فائدتها الأولى، وهي هداية المتكلّم إلى الصواب، فتصبح قيوداً وعقباتٍ يتعزّز فيها المتكلّمون، تعوقهم عن الانطلاق في التعبير»⁽¹⁶⁾.

لذلك نجد الدكتور محمد كامل حسين⁽¹⁷⁾ يتمنّى على [سيبويه] أن يكون قد قال في مقدمة كتابه: «إنّي رجلٌ علمٍ لا يعنيني إلّا فهمُ ما يعرضُ لي، والخليلُ رجلٌ علمٍ كذلك، يردُّ الأمور كلّها إلى الحساب، وتصادفُ أنّنا جميعاً اتخذنا اللغة ميداناً نُظهِرُ فيه نزعتنا العلمية. وليس الغرضُ من كتابي هذا أن أُرشدَ النَّاسَ إلى الكلامِ القصّصيّ، بل غايّتي منه فهمُ نظامِ اللغة، ولا يَفُومَنَّ بعدي مَنْ يشرُحُ غوامضه، أو يتعمّقُ في تفصيلها، فذلك لا يزيد في اهتداء النَّاسِ به إلى صحّةٍ لكلام، ولا يزيدُ في فهمهم للغة..»⁽¹⁸⁾.

وليت (ابن جني) قال في مقدمة كتابه: «إنّما أنا فيلسوفٌ قبل أن أكون لغوياً، وغرضي من كُتبي هذه أن أجدَ تعليلًا لقواعد اللغة كما كان يفعل فلاسفة الإغريق بالعلوم كلّها، وليس على من يريدون معرفة الصواب في اللغة أن يعرفوا هذه التعليلات، فهي لا تفيدهم في ذلك شيئاً»⁽¹⁹⁾.

وليت النَّاسَ قالوا لـ(ابن مالك): « أَلْفَيْتُكَ هذه الْغَازُ، وهي لا تدلُّ إلا على قدرتك الْفَائِقَةِ على نظمٍ ما لا يصلحُ نظمُهُ، ولا فائدةٌ منها إِلَّا أَنْ تجعلَ الْطلاسمَ مقبولةً عند بعض النَّاسِ، وقد يُعْجَبُ بها بعضُ من يستهويهم هذا اللونُ من التَّأليفِ من دون أن يتعلَّم بها أحدٌ صوابَ الكلام»⁽²⁰⁾.

2- عدم التفرقة بين تعليم النحو والبحث فيه:

حريّ بنا أن نفرّق -إجرائياً- في بناء المناهج، وعند وضع البرامج التعليمية بين أمرين يتفقان في المضامين، ويختلفان في الأهداف، هما: تعليم النحو والبحث فيه:

فهدف معلّم النحو مسطّر في تمكين المتعلّمين من إدراك الظواهر اللغوية المتكررة الصادرة عن ضم الكلمة إلى الكلمة لتركيب الجملة وإدراك الضوابط التي تتحكم فيها، وبعد ذلك يتمرّس على استعمال هذه الضوابط في تحديد ما بداخلها من علاقات، فيكون المتعلّم أمام إطار محدّد لما يواجهه من وقائع لغوية وأنماط تعقيدية؛ ففي ما يتّصل بالظواهر « فإنه يجب أن ينحصر في إطار (وصف ما هو مطّرد وشائع ولازم) دون أن يتجاوز ذلك إلى تعليقه أو تفسيره أو تأويله أو تأصيله»⁽²¹⁾. وفي ما يتّصل بالقواعد « فإنّها ينبغي أن تدور حول محور (ما يجب الأخذ به في بناء الجملة) سلباً أو إيجاباً.. من غير تعرض للوجوه المحتملة منها»⁽²²⁾.

وأما الباحث في النحو فيتتبّع الظواهر اللغوية المتكررة الصادرة عن ضم الكلمة إلى الكلمة لتركيب الجملة بهدف استنباط القواعد، معتمداً المنهج الاستقرائي وما يتطلب ذلك من تصنيف وتعليل وتفسير، وقد يحتاج إلى توظيف وسائل لتحقيق أهدافه، قد يستمدّها من فروع أخرى للمعرفة، كأن يلجأ إلى تقنية الإحصاء الرياضي ليحدّد مدى اطراد الظاهرة اللغوية ونسبة شيوعها...

والهدف من من هذه التفرقة تأكيد على أن تعليم النحو لا يكون عن طريق التلخيص الكمي لقضايا البحث النحوي، بل علينا أن ننظر إليه على أنّه هو مستوى معرفي مختلف، وتقييمه لا يكون بمدى الاستيعاب، بل بالمقدرة على توظيف أصول المعرفة التي أحاط بها المتعلّم في تحليل الجملة العربية ملتزماً بما فيها بالفعل من علاقات، وليس بما هو ممكن من احتمالات.

3- عدم التفرقة بين تعليم النّحو للمتخصصين ولغير المتخصصين:

ويرتبط هذا العنصر بسابقه، حيث تبدأ التفرقة من وظيفة النّحو عند كل من المتخصص وغير المتخصص، ثم غايته عندهما وأهدافه، وفي الأخير الوسائل والأساليب المتبعة في كليهما وأشكالها التّمطية.

ومن ثم تُوجه العناية إلى النّصوص اللغوية، لتمييز ما هو موافق منها، مما هو مخالف، وهل يكتفى في القواعد النّحوية بالإشارة إلى الأصول الجامعة أو تفصيل القول في القواعد الفرعية؟ وهل يُحرص في النّص أو القاعدة على الوقوف على ما هو موجود أو الخوض فيما هو مقدر وليس له وجود؟ وهل يقتصر على التعرّف على القاعدة مجردة أو الإحاطة بما فيها من من آراء الموافقين والمخالفين.

دحض دعوى صعوب النحو ومساائله:

إنّ قواعد اللغة العربية ليست صعبة الاستيعاب على العقل، فلكل اللّغات قواعد يتعلمها أهلها وينبغون، ومن العرب من يتعلم قواعد اللغات الأخرى ويضاهي فيها أهلها –خير مثال على ذلك : الجزائريون تعلّموا اللغة الفرنسية وكتبوا بها الأدب ونالوا جوائز عالمية- وإنّما الصّعوبة كامنة في العقول التي صدّقت فكرة الصّعوبة حتى ترسّخت وصارت حقيقةً. يقول الدكتور محمود أحمد السيّد: « إنّ القواعد ليست معضلة في حدّ ذاتها، إذ إنّ لجميع اللغات قواعدّها وأصولها وأحكامها، وما العربية بنغمةٍ نشازٍ في هذا المجال...»⁽²³⁾.

ثمّ إنّ العقول جُبلت على التعقيد واستيعاب القواعد، فاللغة الطبيعية مؤسسة على نماذج كلامية أسلوبية، ذات خاصية تحليلية، يكون العنصر اللغوي جوهرها، والعلاقات القائمة بين أجزائها صورتها.

بالمنهج العلمي يكتشف العالم النّحوي حقيقة هذه العلاقات، ويحدد ماهيتها، ويجعلها أساساً يقاس عليه. يقول ابن جني: « إنّ اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأمّا النّحويّ فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللّغوي وقيسُ عليه»⁽²⁴⁾.

لقد قام العلماء بعملية التحليل والتركيب اللتين تشكّلان جوهر كلّ علم منطقي، فهُم يعودون إلى الوراء ليدرسوا جزئيات اللغة، ثم يركبون النتائج التي توصلوا إليها، فاستعانوا بالفكر المنطقي العلمي التحليلي، ولاحظوا ترابط الألفاظ ودلالاتها المعنوية من خلال عملية التركيب ضمن قواعد منطقية يقبلها العقل؛ لأنّ النحو منطقٌ لغويٌّ، والمنطقُ نحوٌ عقليٌّ. وهذه العلاقة القائمة بين المنطق والنحو شبهها الفارابي بعلاقة المنطق بالعقل والمعقولات، في قوله: « وهذه الصناعة، صناعة المنطق تناسب صناعة النحو، وذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ. فكُلّ ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ، فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات»⁽²⁵⁾. فإذا كانت القوانين النحوية ما هي إلا نتاج تفاعل العلاقات المنطقية بين الألفاظ والمعاني في وسطٍ فكري سليم مفعّل بأدوات المنطق، فإننا نجد النّاس -اليوم- يتهافون على أصناف العلوم وما هي إلا قواعد تفوق قواعد اللغة تفريعا وتجريدا وتعقيدا، فإذا ما كانت هناك حاجة ملّحة لترك مقرر دراسي لصعوبته فمن باب أولى أن تُترك تلك العلوم لصعوبتها وتعقيدها، ولكننا نجد أنّ أبناء الأمة العربية « يتعلمون القوانين الرياضية والفيزيائية والكيميائية ويطبقونها تطبيقا سليما، فإذا عرفنا الطريق السليم للملاءمة المباحث النحوية لحاجات الدارسين، ومطالبهم اللغوية، توصلوا إلى معرفتها وتمثّلها كما يتمثلون غيرها من المواد العلمية»⁽²⁶⁾. ولسان حالهم يقول:

لأستسهلن الصّعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا للصّابر

إنّ تعلّم القواعد كي تصبح مهارة وسليقة لا يختلف عن تعلّم أيّ مهارة من المهارات، أو أيّ عادة من العادات، وبما أنّ العادات تُكسب عن طريق التدريب الواعي المنظم، فكذا الأمر بالنسبة للقواعد، إذ ينبغي أن تمرّن الألسنة والأقلام على استخدام القوالب اللغوية وأنماطها حتى يصبح استخدامها سهلا وميسورا، ويمكن للمتخصصين فيما بعد إدراك فلسفة المصطلحات النحوية والتعمق في دراستها. وتسهّل له عمليات التفاعل الاجتماعي، بحيث يقرأ بصورة سليمة، ويكتب بأسلوب سليم، ويعبّر بشكل صحيح، ويستمتع فتعينه معرفته النحوية على فهم ما يسمع. ولن يتأتى ذلك إلا إذا كانت ثمة دوافع تدفعه إلى التعلم، ولن يتوافر الدافع إلا إذا

شعر المتعلم أن الموضوعات التي يتعلمها تلي حاجاته، وترضي اهتماماته، ومن هنا تأتي أهمية أن تكون الموضوعات النحوية وظيفية وذات نفع اجتماعي.

ولقد سبقنا سلفنا إلى ذلك فها هو ذا أبو جعفر النحاس النحوي يؤلف كتيباً صغيراً أسماه (التفاحة في النحو) ضمّنه الموضوعات الأساسية في القواعد التي يرى أنّ المتعلم يحتاج إليها في أمور حياته.

وتتأتى معرفة الموضوعات الأساسية الوظيفية عن طريق بيان تواترها واستخدامها في لغة الحديث والكتابة، فما استعمل بكثرة كان أساسياً، وما قلّ استعماله كان ثانوياً.

خاتمة:

إنّ المخزون الثقافي والحضاري لأمتنا قوة كامنة في أصالة تكوينها، وهو يمنحنا الحصانة الثقافية، التي ترعى قدراتنا وطاقاتنا، وتكسيها فاعلية الحركة للبحث عن الجوهري بلغة عربية، عُرِفَتْ عبر تاريخها الطويل بمقاومة التيارات، وإثبات الذات، بفضل تمسك أبنائها بها، وبفضل مقوماتها، وخصائصها المتميزة، التي جعلت منها لغة حية قادرة على احتواء منتج الفكر الإنساني، وأداة تعبير وتواصل بين العرب والمستشرقين الذين أكدوا على عظمة اللغة العربية، وعلى أهمية دورها القومي والإنساني، وعلى فاعليتها، وأصالتها المتجذرة في التاريخ.

الهوامش:

¹ سورة الرعد، الآية 11.

² عبد الله العروي: ثقافتنا في ضوء التاريخ، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 1997. ص 147.

³ المرجع نفسه، ص 146.

⁴ عبد الملك المقرمي: الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين (رؤية نقدية من العالم الثالث): المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991. ص 84.

⁵ أحمد عبد الغفور عطار: مجلة الفيصل، ع. 1979، 31، ص. 53.

⁶ كمال بشر: اللغة العربية والعلم الحديث، مجلّة الفيصل، ع. 24، أيار 1979 صفحة 28.

- ⁷ الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: د. عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر. ج2، ص219.
- ⁸ تقريب النواوي مع تدريب الراوي: 106/2
- ⁹ الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية. ج2، ص28.
- ¹⁰ المرجع نفسه، ج2، ص28.
- ¹¹ سالم علوي: وقائع لغوية وأنظار نحوية، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر. 2000. ص106.
- ¹² ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، د.ت. ج1، ص114.
- ¹³ ابن الأنباري: لمع الأدلة، تحقيق سعد الأفغاني، 1957. ص95
- ¹⁴ المرجع نفسه، ص95.
- ¹⁵ ابن جني: الخصائص، ج1، ص34.
- ¹⁶ محمود أحمد السيد: شؤون لغوية، دار الفكر، دمشق، سورية. ط1، 1989. ص143.
- ¹⁷ عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة.
- ¹⁸ عن كتاب شؤون لغوية، ص140.
- ¹⁹ م ن، ص141.
- ²⁰ م ن، ص141.
- ²¹ علي أبو المكارم: تعليم النحو العربي: عرض وتحليل، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر. ط1، 2007. ص21.
- ²² المرجع نفسه، ص21.
- ²³ محمود أحمد السيد: شؤون لغوية ص143.
- ²⁴ الخصائص 366/1
- ²⁵ الفارابي: إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، القاهرة، دار الفكر العربي، 1949، ص12.
- ²⁶ محمود أحمد السيد: شؤون لغوية ص143.